

تحرك مصري متصاعد يسبب جلسة مجلس الأمن

خطوات التحرك المصري باتجاه استخدام القوة العسكرية للحرب على «داعش» ليبيا» تتصاعد بالتزامن مع التحضير لجلسة لمجلس الأمن بهذا الشأن. ويتزامن ذلك مع تعزيز القاهرة حراكها السياسي والدولي في تقويض التنظيم

القاهرة - أحمد جمال الدين

واصلت القاهرة طوال أمس التنسيق على المستوى الدولي للتدخل في ليبيا من أجل الحد من قدرات تنظيم «داعش» هناك وتدمير الأسلحة التي يمتلكها، توصلت للرد المصري على قتل التنظيم 21 قبطياً قبل أيام، وفي أعقاب غارات جوية نفذها سلاح الطيران المصري على مواقع هناك.

الرئيس عبد الفتاح السيسي أعلن أن الضربات الجوية جاءت رداً على قتل المصريين، مشيراً إلى أن ليبيا صارت وكراً وملاداً للإرهابيين، ما يستدعي وفق قوله «التدخل الدولي بالتنسيق مع الحكومة الليبية من أجل القضاء على الميليشيات التي تحاول فرض قوانينها». وقال السيسي، في حوار مع إذاعة أوروبا 1 أمس، إن التحديت الأمنية في المنطقة تحتاج «معدات متقدمة وقادرة على الوصول إلى مناطق لا يمكن الوصول إليها بالمعدات الحالية»، مؤكداً أنه فضل التسليح الفرنسي المتطور جداً «الذي يمكن الاعتماد عليه»، في إشارة إلى صفقة طائرات «رافال» التي وقعتها القاهرة وباريس. واستدرك بأن من المهم «الأخذ في الاعتبار أهمية أن يكون الشعب الليبي راضياً وأن تستدعينا الحكومة الليبية (القاهرة تعترف بحكومة عبد الله الثاني) للعمل على بسط الاستقرار».

في هذا الإطار، اجتمع وزير الدفاع المصري مع نظيره الفرنسي، أمس، في لقاء مطول في مقر وزارة الدفاع المصرية لبحث «الليات التنسيق بين البلدين في حال تكوين تحالف دولي لشنّ عمليات عسكرية في ليبيا»، بالإضافة إلى «إمكانية التعاون في توريد أسلحة فرنسية أخرى إلى مصر خلال المرحلة المقبلة بعد الصفقة الناجحة للطائرات الفرنسية».

على الناحية السياسية، يواصل وزير الخارجية المصري، سامح شكري، مباحثاته في نيويورك مع مندوبي وسفراء الأردن ودول الخليج، باستثناء قطر، داخل أروقة الأمم المتحدة، لوضع استراتيجية للتحرّك العسكري المشترك ضد «داعش» قبيل عقد مجلس الأمن جلسة بهذا الخصوص، مع أن مصادر أفادت «الأخبار» بأن القاهرة لم تبلور أي صيغة نهائية للمطالب التي ستعرض في الجلسة (اليوم).



وزير الدفاع الفرنسي خلال زيارته للهرم امس (أف ب)

حقيقية في «تدمير مخازن السلاح التي يمتلكها داعش ومنعه من التوسع، ولكن من دون أن يكون هناك تدخل مباشر على الأرض لما قد يسببه من خسائر»، مشيرة إلى أن هناك تنسيقاً مع «الحكومة الليبية المنتخبة» (الثني) قبل أي تحركات عسكرية. وفي تعاطي دول المغرب العربي مع الحدث، قالت تونس إنها تتفهم طلب مصر من الأمم المتحدة التدخل العسكري في ليبيا وإنها ستتعامل مع أي قرار أممي بهذا الخصوص. وأوضح المتحدث الرسمي باسم الخارجية التونسية، مختار الشواشي أن «تونس تذكر من حيث المبدأ أنها تبقى مساندة للحوار بين الأطراف الليبية من أجل التوصل لحل سياسي، لكنها ستقف إلى جانب مصر في هذا الظرف الأليم»، علماً بأن الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، أكد الأسبوع الماضي أن بلاده ضد أي تدخل أجنبي عسكري في ليبيا.

أيضاً، أعلن المغرب أنه علق مؤقتاً الرحلات الجوية بينه وبين ليبيا بسبب «عدم مطابقة معايير السلامة»، ومنع عبور الطائرات الليبية مجاله الجوي، في وقت أفيد فيه بأن طائرة تجارية ليبية متجهة إلى إسطنبول أجبرت على العودة إلى طرابلس، بعدما منعتها مصر من الطيران فوق مجالها الجوي.

إلى ذلك، أعلن عدد من أقرباء مصريين موجودين في طرابلس علمهم باختطاف 35 من العاملين وجميعهم من قرية واحدة في محافظة بني سويف جنوب القاهرة، فيما بدأت الأجهزة الأمنية التحرك لمحاولة التوصل إلى معلومات عن الخاطفين. كذلك ترددت أنباء عن طلب خاطفي الصيادين المصريين البالغ عددهم 21 شخصاً فدية مالية (4 ملايين جنيه ونصف مليون، أي نحو نصف مليون دولار)، وهو ما نفته الحكومة، قائلة إنها بدأت إجراءات صرف معاشات مؤقتة لأسر المخطوفين.

منها الجزائر، وتونس، والمغرب، وصولاً إلى تشاد وإيطاليا، للتباحث في التطورات الأخيرة. ومن المقرر أن تقدم الوزارات تقريراً للرئيس خلال الساعات المقبلة يتضمن ردود فعل الدول المختلفة وإمكانات التعاون المشترك لاستهداف «داعش».

وأفيد بأن مساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية عقد اجتماعاً موسعاً مع سفراء الدول الأوروبية المعتمدين في القاهرة لعرض وجهة نظر مصر تجاه معالجة الأزمة في ليبيا، عبر تكوين تحالف دولي يواجه «إرهاب داعش»، مطالباً بتضامن أوروبي في هذا الإطار. ووفق مصادر رسمية تحدثت لـ «الأخبار»، فإن الهدف الأساسي من التعاون الدولي «محاولة تحجيم الإرهابيين في ليبيا بعد المعاناة التي واجهتها مصر خلال السنوات الماضية نتيجة تهريب كميات كبيرة من الأسلحة عبر الحدود».

المصادر تحدثت عن رغبة مصرية

وأوضح شكري في تصريح لشبكة cnn الأميركية أن الاستهداف الجوي لمدينة درنة الليبية جاء بناءً على معلومات وتقارير قدمتها أجهزة الأمن المصرية واستهدفت أماكن مهمة للتنظيم الإرهابي، في تلميح إلى ما قبل عن سقوط ضحايا مدنيين.

كذلك تستمر وزارتا الخارجية والدفاع في إجراء اتصالات رسمية مع الجهات المعنية في عدد من دول الجوار الليبي،



خطف 35 عاملاً
مصرياً آخرين في
ظك تضارب الأنباء عن
مصير الصيادين



حركة دبلوماسية تشي بـ«انقلاب» خارجي سعودي

عبد الرحيم عاصي

شهدت الرياض في الأيام الثلاثة الماضية حراكاً دبلوماسياً خليجياً يأتي في ظل حديث عن تغيير في السياسة الخارجية للسعودية في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز، باتجاه إقامة حلف سني في مواجهة إيران، بما يتضمنه ذلك من انفتاح على تركيا وقطر وعلى الإخوان المسلمين. فبعد زيارة أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح يوم الأحد وتلقته بعد أربع وعشرين ساعة زيارة ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد آل نهيان، جاء الدور أمس على أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني الذي أجرى جولة محادثات مع سلمان.

ووفقاً لوكالة «الأنباء السعودية»، بحث سلمان مع أمير قطر العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل دعمها في شتى المجالات، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع على الساحات الخليجية والعربية والدولية.

الحراك الدبلوماسي الخليجي حبال الرياض يأتي في سياق رسم مشهد خليجي موحد حيال العديد من الملفات التي طرأت على الساحة، إلا أن لزيارة تميم عوامل كثيرة تجعلها مختلفة عن الزيارات السابقة، وهي تأتي بعد أيام

القرار في المملكة، بل ومشاركته في صنع القرار طوال أربعين عاماً مضت.

العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، العلاقة مع تركيا، والعلاقة مع إيران، ثلاثة ملفات ستكون فيصلاً في الحكم على تغيير السياسة الخارجية للسعودية في المرحلة المقبلة.

مؤشرات كثيرة اعطت الانطباع بأن تغييراً ستشهده العلاقة بين الرياض و«الإخوان» المصنفين كجماعة إرهابية في السعودية في المستقبل القريب. فبعد ما سرب عن لقاءات جمعت «سدريين» من الأسرة الحاكمة مع قيادات «إخوانية» وما رافقه من تصريحات «متفائلة» لـ «الإخوان» حيال تغيير في تعاطي الرياض مع التنظيم في عهد سلمان، جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، لتؤكد أن تغييراً يطبخ في ملف العلاقة السعودية. الإخوانية، وذلك عبر قوله في تصريح للكاتب سمر المقرن، في صحيفة «الجزيرة» السعودية: «ليس لنا أي مشكلة مع الإخوان المسلمين، مشكلتنا فقط مع فئة قليلة تنتمي إلى هذه الجماعة، هذه الفئة هم من في رقبتهم بيعة للمرشد». تصريحات تشي بمحاولة لإعادة تاهيل الإخوان بشروط سعودية بما يضمن تحويلها إلى تنظيمات قطرية طيع ولي الأمر ولا تتبع مكتب الإرشاد.

العلاقات يمكن الاستناد إليها لعودة الحرارة في العلاقات بين البلدين بعد التدهور الذي شهدته عقب دعم الرياض إطاحة نظام «الإخوان» في مصر مقابل اعتراض أنقرة لما سفته «الانقلاب».

وحسب مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، يضع الملك سلمان العلاقات مع أنقرة في مقدمة أولوياته، خصوصاً أن من شأن هذه العلاقات أن تكون مؤثرة في قضايا مهمة للمملكة في دول مؤثرة بدورها أوضح مركز أبحاث «سيتا» التابع لرئاسة الوزراء التركية في دراسة نشرها بعنوان «المملكة العربية السعودية بعد الملك عبد الله: عودة السديريين» عن وجود توجه لدى الحكومة التركية «لتوظيف التغييرات الداخلية التي تشهدها السعودية لأجل دعم محاولات إصلاح العلاقات بين البلدين».

تدرك الرياض أن نجاحها في إدارة ملفي العلاقة مع «الإخوان» وتركيا تطلب مساندة قطر التي تعتبر عرابة «الإخوان» في العالم العربي وحليفة قوية لأنقرة. وليست أهمية زيارة الأمير القطري للرياض بما ذكر عنها في الإعلام، بل في ما دار خلالها في الكواليس من تفاهات حيال العديد من الملفات، بعد أن كانت المناحقات بين تميم ومحمد بن نايف قد حظيت بتكتم على تفاصيلها.

التغيير المتوقع مع «الإخوان» يستلزمه تغيير في العلاقة السعودية. التركية التي شهدت في عهد الملك عبدالله تدهوراً كبيراً نتيجة «التشابك» بين الرياض وأنقرة في أكثر من ملف أبرزها في سوريا ومصر. هنا أيضاً يبدو أن تغييراً يرسم بعناية على صعيد العلاقات السعودية. التركية. مؤشرات هذا التغيير بدأت بالظهور توالياً منذ وفاة الملك عبدالله؛ فبعد قطعه لزيارته الأفريقية للمشاركة في تشييع عبدالله، بنوي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زيارة الرياض قريباً من ضمن جولاته الخارجية التي يعتزم القيام بها هذا العام. أضف إلى ذلك لقاء وزير الداخلية التركي، إيفكان الأ، مع ولي ولي العهد، محمد بن نايف في الرياض حيث بحثا ملفات تهم البلدين وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين والزيارة المرتقبة غداً لرئيس هيئة أركان الجيش التركي الجنرال نجدت أوزال. وكان قد سبق ذلك إرسال تركيا السفينة الحربية الوطنية «بويوكادا» إلى ميناء جدة البحري في إطار مناورات عسكرية مع دول البحر الأحمر.

وكان الملك سلمان قد تولى حين كان ولياً للعهد ملف العلاقات بين المملكة وتركيا. وقد أرسيت الاتفاقيات التي وقعها خلال زيارته لأنقرة في أيار 2013 أساساً متيناً